مجلة ساحل المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Sahel Almarifah Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن الاكاديمية الليبية فرع الساحل الغربي
المجلد الثاني–عدد خاص-S1
الصفحات (E-653 - E-630)

دور الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

هناء علي بالحاج، وردة عبد الله الخنجاري

كلية القانون، جامعة الزاوية

The Role of Local Administration and Municipalities in Achieving Sustainable Development in Libya.

Hana Ali Al-Bashir Balhaj ,Warda Alkenjari
Faculty of Law, University of Zawia

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة دور الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها من أهم المؤسسات الحكومية القريبة من المواطنين والمسؤولة عن إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، وتكمن أهمية هذا الموضوع في تزايد الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية المستدامة باعتباره إطاراً يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالإدارة المحلية والتنمية المستدامة، إضافة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه البلديات في دعم التنمية على المستوى المحلي، وقد تناول البحث الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والبلديات، من حيث تعريفها وأهدافها، كما تطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة.

كما ركز البحث على مجالات اسهام البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، مثل التخطيط العمراني، وتحسين الخدمات العامة، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المحلية، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المحلي. وتوصل البحث إلى أن الإدارة المحلية تمثل أداة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن فاعليتها قد تتأثر بعدة تحديات من أبرزها ضعف الموارد المالية، وقلة الكفاءات الإدارية، واستمرار بعض مظاهر المركزية في اتخاذ القرار.

وقد خلص البحث إلى ضرورة تعزيز دور البلديات من خلال دعم اللامركزية الإدارية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة على المستوى المحلي.

الكلمات الدالة: الإدارة المحلية، البلديات، التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، التخطيط الحضري.

Abstract

This research aims to study the role of local administration and municipalities in achieving sustainable development. As key governmental institutions close to citizens and responsible for managing local affairs and providing essential services to the community, local administration and municipalities play a vital role. The importance of this topic stems from the growing global interest in the concept of sustainable development as a framework that balances the requirements of economic and social development with environmental protection. The research employs a descriptive-analytical approach, analyzing concepts related to local administration and sustainable development. It also examines the role municipalities can play in supporting development at the local level. The research addresses the conceptual framework of local administration and municipalities, defining them and outlining their objectives. Furthermore, it explores the concept of sustainable development and its various dimensions.

The research focuses on the areas where municipalities contribute to achieving sustainable development, such as urban planning, improving public services, protecting the environment, managing local resources, and supporting economic and social development within the local community. The research concludes that local administration is a fundamental tool for achieving sustainable development; however, its effectiveness may be affected by several challenges, most notably limited financial resources, a shortage of administrative expertise, and the persistence of certain centralized decision-making practices. The research concluded that it is necessary to strengthen the role of municipalities by supporting administrative decentralization, developing institutional capacities, and enhancing the participation of the local community in decision-making in order to contribute to achieving sustainable and inclusive development at the local level

Keywords: Local administration, municipalities, sustainable development, social justice, urban planning.

1. مقدمة

تعد التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي برزت في الفكر التنموي المعاصر، حيث أصبحت هدفاً أساسياً تسعى إليه الدول من أجل تحقيق تنمية متوازنة تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .

وقد ارتبط تحقيق هذا النوع من التنمية بفعالية المؤسسات الحكومية على مختلف مستوياتها، ولا سيما الإدارة المحلية التي تعد الأقرب إلى المواطنين والأقدر على تشخيص احتياجاتهم التنموية .

وتحتل البلديات، باعتبارها إحدى أهم وحدات الإدارة المحلية، مكانة محورية في عملية التنمية على المستوى المحلي، إذ تضطلع بمجموعة من الاختصاصات المتعلقة بتقديم الخدمات العامة، وتنظيم المجال العمراني، وإدارة الموارد المحلية، والمحافظة على البيئة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع المحلي، كما تمثل البلديات حلقة وصل بين السياسات العامة للدولة ومتطلبات التنمية على المستوى المحلي .

وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، أصبح من الضروري تعزيز دور الإدارة المحلية وتمكين البلديات من أداء مهامها التنموية بكفاءة وفعالية، بما ينسجم ومبادئ التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة دور الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل طبيعة هذا الدور،

وبيان مجالات اسهام البلديات في دعم التنمية المحلية، إضافة إلى الوقوف على أهم التحديات التي قد تعيق أدائها واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز فعاليتها في هذا المجال .

وعليه يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تناول الإطار المفاهيمي لكل من الإدارة المحلية والتنمية المستدامة، ثم تحليل مجالات اسهام البلديات في تحقيقها، فضلاً عن استعراض أبرز التحديات والآليات التي من شأنها تعزيز هذا الدور. 1.1**أهمية البحث.**

يكتسب هذا البحث أهميته من الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة، خصوصاً في ليبيا التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، من خلال دراسة دور البلديات في التخطيط المحلي، وإدارة الموارد، وتقديم الخدمات العامة، يمكن تحديد الآليات الفعالة لتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين الحوكمة المحلية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، كما يسهم البحث في تقديم توصيات علمية وسياسات عملية لصانعي القرار لتعزيز دور البلديات في التنمية المستدامة، بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والعدالة البيئية ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

2.1مشكلة البحث.

.1 على الرغم من الأهمية الكبيرة للإدارة المحلية والبلديات في تعزيز التنمية المستدامة، إلا أن الواقع في ليبيا يشير إلى وجود تحديات عدة، مثل ضعف اللامركزية الإدارية، محدودية الموارد المالية والبشرية، ونقص التخطيط الاستراتيجي المحلي، هذا يثير التساؤل المركزي للبحث:

إلى أي مدى تسهم البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز هذا الدور؟

3.1أهداف البحث.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور الإدارة المحلية والبلديات في تحقيق التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في ليبيا. إذ أن فهم العلاقة بين البلديات والتنمية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين الأداء الإداري، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هذا المنطلق حدد البحث مجموعة من الأهداف التي توجه مساره وتساعد في الوصول إلى نتائج عملية ومفيدة، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

1- توضيح مفهوم التنمية المستدامة.

2- توضيح الدور القانوني والإداري للبلديات.

3- تحليل مساهمة البلديات في الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

2.منهجية البحث.

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول دراسة الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المستدامة. ، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

1.2المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المستدامة.

انطلاقاً من أهمية كل من الإدارة المحلية والتنمية المستدامة في تحقيق التنمية الشاملة، فإن دراسة العلاقة بينهما أصبحت ضرورة علمية وعملية في ظل التوجهات الحديثة التي تؤكد على دور السلطات المحلية في دعم مسارات التنمية، فالإدارة المحلية تمثل الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تفعيل السياسات التنموية على المستوى المحلي، في حين تمثل التنمية المستدامة الهدف الذي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقه.

وعليه، فإن هذا المبحث يهدف إلى بيان الإطار المفاهيمي لكل من الإدارة المحلية والتنمية المستدامة، من خلال التعرف على مفهوم الإدارة المحلية وأهميتها في التنظيم الإداري، وكذلك توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، وذلك تمهيداً لفهم الدور الذي يمكن أن تضطلع به البلديات في تحقيق التنمية المستدامة.

بالتالي سنتطرق لمفهوم الإدارة المحلية في "المطلب الأول"، ثم نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة في "المطلب الثاني".

2.2المطلب الأول: ماهية الإدارة المحلية.

شهدت المجتمعات الحديثة تزايداً في تعقيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، مما استدعى البحث عن آليات أكثر فاعلية لإدارة الشؤون المحلية، ومن هنا ظهر الاهتمام بنظام الإدارة المحلية كآلية تمكن السلطات من تفويض بعض الصلاحيات للهيئات المحلية، بما يحقق سرعة وكفاءة في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين، ويعكس هذا النظام أيضاً رغبة الدول في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتقليل العبء عن الإدارة المركزية.

3.2الفرع الأول: تحديد مفهوم الإدارة المحلية والأسباب الداعية للأخذ بها.

تعد الإدارة المحلية شكل من أشكال التنظيم الإداري يهدف إلى تمكين الوحدات المحلية من ممارسة سلطاتها واختصاصاتها بما يحقق التنمية على المستوى المحلي، وتشمل هذه الإدارة مجموعة من المؤسسات والهيئات، أبرزها البلديات، التي تتولى تقديم الخدمات العامة، وإدارة الموارد المحلية، وتنفيذ السياسات التنموية وفق إطار قانوني محدد.

4.2أولاً: تعريف الإدارة المحلية.

1- تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا للفلسفة الفكرية والسياسية والقانونية التي ينتمي اليها المفكر، حيث تم تعريفها بانها ذلك الجزء الذي يهتم بالمسائل التي تهم السكان في منطقة معينة، حيث يدير هذا الجزء سلطة محلية منتخبة تكمل في دور الحكومة المركزية [i]. كما تعرف بانها أسلوب من الأساليب الإدارة يتم بمقتضاها تقسيم إقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل هيئة محلية يمثل الإدارة العامة على ان تستقل هذه الهيئات بموارد ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحدده القانون [ii].

5.2ثانياً: الأسباب الداعية للأخذ بنظام الإدارة المحلية.

[i]- محمد محمود الطعمانة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والاهداف) الملتقى العربي الأول في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة سلطنة عمان، أغسطس ،2003، ص9.

[ii]- شهر زاد مناصر، محاضرات في مقايس الإدارة المحلية، معهد الحقوق والعلوم السياسة، المركز الجامعي، 2019 ، ص6.

يعكس نظام الإدارة المحلية الحاجة إلى آليات أكثر فاعلية لإدارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ويتيح هذا النظام تفويض بعض الصلاحيات للهيئات المحلية، لذلك أصبح من الضروري دراسة الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة على النحو التالي:

1الأسباب السياسية:

تعد الإدارة المحلية من النظم التي تتبناها الدول لتحقيق مشاركة سياسية أوسع للمواطنين في إدارة شؤونهم. فهي تسهم في تعزيز الديمقراطية من خلال اشراك السكان في اتخاذ القرارات عبر المجالس المحلية المنتخبة، كما تساعد على تخفيف العبء عن السلطة المركزية وتقريب الإدارة من المواطنين، وبذلك تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الدولة. وتتمثل الأسباب السياسية فيما يأتي:

- عندما تطور دور الدولة من دولة حارسة الى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، فان هذا التنوع في النشاط فرض انشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها وعلى راس هذه الهياكل الإدارة المحلية.
- التدريب على اساليب الحكم والاخذ بأنظمة الحكم الديمقراطي[iii].

2- الأسباب الإدارية.

مع تزايد وظائف الدولة واتساع نطاق أنشطتها الإدارية، برزت الحاجة إلى إيجاد أساليب تنظيمية أكثر كفاءة في إدارة الشؤون العامة، وقد أدى هذا التوسع إلى صعوبة اعتماد الإدارة المركزية وحدها في تسيير جميع المرافق والخدمات، الأمر الذي دفع العديد من الدول لا سيما ليبيا، إلى تبني نظام الإدارة المحلية كوسيلة لتنظيم العمل الإداري وتوزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، بما يسهم في تحقيق الكفاءة والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية وتلبية احتياجات المواطنين بصورة أفضل. وتتمثل الأسباب الإدارية في:

- سرعة التعرف على المشكلات وسرعة مواجهتها .
- مراعاة الظروف المحلية الخاصة .

3- الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الإدارة المحلية من النظم الحديثة التي اتجهت إليها العديد من الدول بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إدارة الموارد العامة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتزايد تعقيدها، أصبح من الصعب على السلطة المركزية وحدها الإلمام بكافة الاحتياجات الاقتصادية لمختلف المناطق، خاصة الدول التي تتسم باتساع رقعتها الجغرافية ومواردها وخصائصها الاقتصادية، ولا سيما ليبيا.

[iii]- مقداد الخمسي، آليات تطور أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، المجلد2،العدد 15 لسنة 2016 ص192.

ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني نظام الإدارة المحلية بوصفه وسيلة لتوزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، بما يتيح لهذه الأخيرة قدراً من الاستقلال في إدارة شؤونها الاقتصادية والتنموية،

ويسهم هذا النظام استغلال الموارد المحلية بشكل أفضل وتقليل الفوارق الاقتصادية بينها، إضافة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العام من خلال قرب صانعي القرار من واقع المشكلات الاقتصادية واحتياجات السكان.

كما يتيح النظام فرصة أوسع لمشاركة المجتمع المحلي في تحديد أولويات التنمية الاقتصادية، ووضع الخطط والمشروعات التي تتلاءم مع كل منطقة وظروفها الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية التنمية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وعليه فإن الأخذ بنظام الإدارة المحلية لا يقتصر على كونه خياراً إدارياً أو سياسياً فحسب، بل يمثل أيضاً ضرورة اقتصادية تفرضها متطلبات التنمية الحديثة والحاجة إلى تحقيق الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين مختلف مناطق الدولة. وتتمثل الأسباب الاقتصادية فيما يأتي:

- تشجيع المواطنين المحليين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود بالفائدة على المجتمع المحلي وتساهم في تحسين المعيشة للمواطنين.
- توفير الموارد المحلية التي تساهم في كلفة المشروعات والاعمال المحلية مما يخفف العب على الإدارة المركزية[iv].

4- الأسباب الاجتماعية.

تفرض الاعتبارات الاجتماعية دوراً مهماً في تبني نظام الإدارة المحلية، حيث تختلف احتياجات المجتمعات المحلية وخصائصها الاجتماعية من منطقة إلى أخرى. ومن ثم فإن منح الوحدات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها يساعد على تلبية احتياجات السكان بصورة أقرب إلى واقعهم الاجتماعي، كما يعزز مشاركة المواطنين في إدارة شؤون مجتمعهم المحلي، ويقوي روح التعاون والمسؤولية بينهم، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية. وتتمثل اهم هذه الأسباب في:

- إيجاد فرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من الهجرة.
- قيادة التغير في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله[v].

6.2الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية وأهدافها.

تعد مقومات الإدارة المحلية وأهدافها حجر الأساس لنجاح البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، فالإدارة الفعالة تحتاج إلى تنظيم إداري متكامل، موارد كافية، وكوادر مؤهلة، إضافة إلى تحديد واضح للأهداف لتوجيه الجهود نحو تحسين الخدمات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

[iv] - أمال قصير، آليات تحديث الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة باتنة، 2019 -2020، ص19.
[v] - سعاد ميمونة، محاضرات في مقاييس قانون الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2020-2021، ص62-65.

وبالتالي سوف نتطرق إلى استعراض أبرز المقومات التي تقوم عليها الإدارة المحلية، ثم نتطرق إلى أهدافها الاستراتيجية لتعزيز فعالية دور البلديات.

1.6.2أولاً: مقومات الإدارة المحلية.

تعتبر مقومات الإدارة المحلية الأساس الذي يحدد كفاءة البلديات في أداء مهامها، وتشمل المقومات التنظيمية والبشرية والمادية التي تمكن الإدارة من تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية، كما تساهم المقومات الواضحة والمستقرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية. و ترتكز الإدارة المحلية على ثلاثة مقومات أساسية تتمثل في:

1- وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية.

حيث ان نظام الإدارة المحلية يرتكز بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نظام جغرافي معين من إقليم الدولة، حيث ان اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب علية الاستقلال المالي – الاهلية القانونية – الموطن المستقل – وجود ممثل للوحدة المحلية وممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها، وبذلك فان التمتع بالشخصية المعنوية يتيح للإدارة المحلية فرصة اللامركزية والتي تمنح بدورها افاق التنمية المحلية[vi].

2-قيام مجالس محلية وتزويدها بمقومات قانونية.

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة لمواطني الوحدة ، فالمواطنون ادرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا ، لذلك ان الاعتراف بالشخصية المعنوية الاعتبارية للمجالس المحلية لا يعتبر كافيا فلا بد وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين[vii].

3-اشراف ورقابة السلطة المركزي.

يعد استقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها لسلطة المركزية من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية ولكن الاستقلال التام امر غير قائم، لأنه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشوء الكيانات السياسية التي تطالب بالانفصال عن الدولة، ولتحقيق متطلبات الإدارة المحلية الجيدة وضعت الهيئات المحلية تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون[viii].

2.6.2ثانياً: اهداف الإدارة المحلية.

[vi] يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة المعيار، العدد 16 ديسمبر 2016 ص 291.

[vii] - فاطمة قول، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الفكر المتوسطي ، المجلد 11ن العدد1 ، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان الجزائر، 2022، ص568.

[viii] - أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، كلية الاعمال، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص53.

تمثل أهداف التنمية المستدامة إطاراً عالمياً يسعى لتحقيق تنمية متوازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسعى هذه الأهداف إلى تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة، وتعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، كما تشكل مرجعاً رئيسياً لتوجيه السياسات الوطنية والمحلية نحو تحقيق تنمية مستدامة تخدم المجتمع والبيئة معاً.

وتتمثل هذه الأهداف في:

1- الأهداف السياسية.

ويقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح، والديمقراطية فتعتبر احد اهم الأهداف الرئيسية التي يسعى الى تحقيقها نظام الإدارة المحلية تللك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية[ix].

2. الأهداف الإدارية.

تمثل الأهداف الإدارية جنباً أساسياً لضمان فعالية السياسات والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، فهي تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية على التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد بكفاءة، كما تسعى هذه الأهداف إلى رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتحسين آليات اتخاذ القرار، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق نتائج ملموسة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

من هذا المنطلق، تشكل الأهداف الإدارية قاعدة تمكن الإدارة المحلية والبلديات من المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يأتي:

- تحقيق الكفاءة الإدارية، فيعد نظام الإدارة المحلية من اكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمات العمومية، حيث يمكن للنظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة والتي تختلق من محلة الى أخرى.
- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بيها الإدارة الحكومية ، فتنتقل صلاحية تقديم الخدمات الحكومية الى هيئات واشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية[x].

3.6.2المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

في ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، برزت الحاجة إلى تبني نماذج تنموية جديدة قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة.

[ix] - مقداد الخمسي، اليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 2 ،سنة2016،العدد15ص192.

[x] - محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية، الملتقى العربي الأول في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، أغسطس 2003، ص16.

4.6.2الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة وأهم أهدافها.

تشكل التنمية المستدامة اليوم أداة استراتيجية أساسية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، فهي تسعى إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، بما يعكس رؤية شاملة للتنمية المتكاملة.

وسوف نتطرق من خلال هذا الفرع إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة، ثم نستعرض أهم أهدافها، وابعادها التنموية.

5.6.2أولاً: تعريف التنمية المستدامة.

لقد نال مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة بريت لاند والذي وضع أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تلبي الاحتياجات الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم[xi].

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها: "تقوية التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحفاظ على مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسة على ركيزة المساواة وتعزيز الاستدامة حول قضية التنمية البشرية"[xii].

ولقد اتفقت دول العالم في قمة الأرض على تعريف التنمية المستدامة التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام 1992 بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، فلقد أكدت القمة أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[xiii].

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي على جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة".

6.6.2ثانياً: أهداف التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة من أهم المفاهيم التي ظهرت في الفكر التنموي المعاصر، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، بهدف تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ولقد اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 خطة عالمية عرفت بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تضمنت سبعة عشر هدفاً عالمياً تسعى إلى معالجة أبرز التحديات التي يواجهها العالم مثل الفقر والجوع والتعثر الثقافي وعدم المساواة... وتعد هذه الأهداف إطاراً دولياً للتعاون بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

[xi] - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص23.

[xii] - نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، بدون طبعة، بدون دار نشر- غزة، يناير 2005. ص12.

[xiii] - الأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992. https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992 تاريخ الاطلاع (2026/3/7) .

وقد وضعت الأمم المتحدة أهدافاً تفصيلية للتنمية المستدامة كالآتي:

1- إنهاء الفقر بكافة أشكاله.

2- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.

3- ضمان مياه صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.

4- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

6- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.

7- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.

8- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج.

9- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.

10- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.

11- إنشاء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.

12- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.

13- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين الإنتاج.

14- المحافظة على البحار والمحيط والمسطحات المائية.

15- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات.

16- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمساءلة على جميع المستويات.

17- تقوية وسائل التنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة[xiv].

[xiv] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متاح على: https://sdgs.un.org.2026- ، تاريخ الاطلاع: 7 مارس

7.6.2الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهم مبادئها.

تمثل التنمية المستدامة إطاراً استراتيجياً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وتشكل أبعادها الثلاثة – الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية- الركائز الأساسية لضمان تلبية احتياجات اليوم دون الإضرار بإمكانات المستقبل، كما تقوم على مبادئ محورية تشمل التكامل بين القطاعات، والعدالة بين الأجيال، بما يعزز فاعلية السياسات المحلية ويقوي دور البلديات في تحقيق تنمية مستدامة. وتقوم التنمية المستديمة على مجموعة من الابعاد التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها, والتي يجب الاعتماد عليها عند اعداد اي خطة تنموية.

8.6.2أولاً: أبعاد التنمية المستدامة.

بعد ظهور مصطلح التنمية المستدامة بشكل واضح في تقرير لجنة البيئة والتنمية العالمية عام 1987، المعروف باسم تقرير "مستقبلنا المشترك"، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". ولهذا يقوم مفهوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1- البعد الاقتصادي.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول انعكاسات الاقتصاد على البيئة, الراهنة والمستقبلية. ويعتمد هذا البعد على مبدا التوازن في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بهدف تلبية الحاجات البشرية الحالية دون التأثير السلبي على الحاجات للأجيال المستقبلية[xv]. ويركز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل، مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، و يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة منع استنزاف الموارد الاقتصادية والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية مع الاخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار ان البيئة هي اساس الحياة البشرية[xvi]

2- البعد الاجتماعي.

تشير الابعاد الاجتماعية للتنمية المستديمة الى العلاقة الموجودة بين البشر والطبيعة, والى النهوض برفاهية الانسان عن طريق التحسين المستمر في سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الامن واحت ا رم حقوق الانسان ,فالتنمية المستديمة حسب هذا المفهوم لا تكتفي بتوليد النمو بل تقوم بتوزيع عائداته بشكل عادل وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهميشهم ,ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستديمة على مشاركة كل افراد المجتمع فيها لذلك يقال عنها بانها تنمية بشرية من اجل البشر بواسطة البشر[xvii]

يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتحسين مستوى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

[xv] - عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة (أبعادها، قياساتها، خصائصها، مقوماتها، معوقاتها)، مجلة دراسات البصرة، ملحق (48)، السنة الثامنة عشرة، يونيو، 2023، ص160.

[xvi] - رابح حمزاوي، أحمد هراوجي، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، 2017، ص43.

[xvii] - فتيح لمين محمد ، أحمدوش بيلال ، التنمية المستدامة: الأبعاد الأفاق والعلاقة بالطاقات المتجددة، الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة، ص7، مقال منشور على الرابط :
https://www.scribd.com/document/538117347/%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%AD-%D9%85 تاريخ الدخول: 2026/3/8.

3- البعد البيئي.

ان فلسفة التنمية المستديمة ترتكز على حقيقة مفادها ان استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية لأي نشاط زراعي او صناعي سيكون له اثار ضارة على الاقتصاد والتنمية لذلك فان اهم نقطة في مفهوم التنمية المستدامة هو ترشيد استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة الامن البيئي ,اي تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي .وبناء عليه لابد من مراعاة الحدود البيئية والتي تعني وضع حدود معينة من الاستهلاك والاستنزاف لكل نظام بيئي لا يجوز تجاوزها, اما في حال تجاوزها فان ذلك يؤدي الى تدهور النظام البيئي, لذا لابد من وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني والانماط السيئة للإنتاج, والتلوث, والاستخدام غير الرشيد للموارد[xviii].

ويعد التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة[xix].

9.6.2ثانياً: مبادئ التنمية المستدامة.

لتحقيق التنمية يلزم وجود بيئة محمية ونظيفة مع وجود موارد من أجل استخدامها بشكل عقلاني سيساهم في الحصول على النمو الاقتصادي، حيث إن هناك علاقة تكامل بين البيئة والنمو، وهذا يعني أن هناك جهوداً قائمة على حماية البيئة التي من شأنها تعمل على تعزيز حماية التنمية المستدامة، ولذلك فهي تقوم على مبادئ أساسية تتمثل في الآتي:

المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

يعد أسلوب النظم شرطاً رئيسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من مبدأ أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي يؤثر تأثيراً مباشراً على الأنظمة الفرعية الأخرى[xx].

لذلك فإن استخدام نهج النظم في إعداد وتطبيق خطط التنمية المستدامة يعتبر أسلوباً متكاملاً يهدف للحفاظ على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بتجميع أطرها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية.

تعتبر التنمية المستدامة ميثاقاً يقر بالمشاركة في شتى الجهات التي تقوم على القرارات الجماعية من خلال التشاور فيما بينها، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ من مستوى التجمعات السكانية سواء

[xviii] - عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة (أبعادها، قياساتها، خصائصها، مقوماتها، معوقاتها)، مرجع سابق، ص162.

[xix] - عمار عماي، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، يومي 7-8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ص12-13.

[xx] - مدحت أبو النصر ومدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2007، ص90 -91.

كانت مدناً أو قرى، ويعني أن التنمية تكون من الأسفل، فالمهم هو تحقيقها بشكل دائم وفاعل وإيجاد شكل مناسب من أشكال اللامركزية والمشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ خطط التنمية التي تقوم بها الهيئات الرسمية[xxi].

المبدأ الثالث: مبدأ الإدماج.

يعني اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات المعروفة التي يتم البناء عليها وتصميم الخطط الاقتصادية والإنمائية، كما يجب تقييم الآثار البيئية قبل البدء في تنفيذ المشروع[xxii].

المبدأ الرابع: مبدأ الملوث الدافع

يعتبر مبدأ الملوث الدافع من أهم المبادئ القانونية التي تدعم التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال كونه مقترناً بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة.

وتم التأكيد عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث عُرف هذا المبدأ على المستوى الدولي ابتداءً من السبعينات من القرن الماضي؛ هو ذلك الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية تقوم على أساس هذا المبدأ، والمقصود به حسبما رأت المنظمة جعل الملوث يتحمل كافة التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث التي تحملتها السلطة العامة[xxiii].

المبدأ الخامس: مبدأ الاحتياط

القانون الدولي للبيئة شهد تطوراً ملحوظاً منذ سبعينات القرن الماضي مسايرة لمختلف الأخطار الجديدة، فكان قانوناً يستعمل فقط في حالات استعمال عقابية للكوارث، إلا أنه دخل نطاقاً جديداً إذ أصبح قانوناً يخدم أيضاً المستقبل في إطار التنمية المستدامة، فمبدأ الحيطة هو موجه كلياً أو جزئياً نحو المستقبل يمتاز بالتنسيق والتوقع، ويجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر وذلك بالاستناد للمعطيات العلمية الحالية[xxiv].

10.6.2المبحث الثاني: دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

تلعب البلديات دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، إذ تمثل الحلقة الأقرب إلى المواطنين وتتمتع بفهم مباشر لاحتياجات المجتمع المحلي ومتطلباته التنموية، فهي ليست مجرد جهة تنفيذية للخدمات العامة، بل شريك أساسي في تخطيط المشروعات التنموية، وتحسين مستوى المعيشة، وإدارة الموارد البيئية بكفاءة، ومع ذلك تواجه البلديات في ليبيا العديد من التحديات التي قد تعرقل قدرتها على أداء هذا الدور، مثل محدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف الإطار القانوني والتنظيمي، وصعوبة التنسيق مع الجهات المركزية، لذلك أصبح من الضروري دراسة دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، مع الوقوف على هذه التحديات واقتراح آليات لتعزيز فاعليتها في دعم التنمية المحلية.

[xxi] - حسون عبدالغني، الحماية القانونية البيئية في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة محمد خضر بسكرة 2012ص25.

[xxii] - حسون عبدالغني، الحماية القانونية البيئية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 26.

[xxiii] - كمال الدين عنصل، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة جيجل ، 2007، ص153.

[xxiv] - حسون عبد الغني، الحماية القانونية البيئية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 27.

وبالتالي سوف نتطرق إلى دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة في "المطلب الأول"، ثم نتطرق إلى التحديات التي تواجه البلديات في تحقيق التنمية المستدامة في "المطلب الثاني".

11.6.2المطلب الأول: واقع البلديات في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تكتسب البلديات أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، فتمثل البنية الأساسية للإدارة المحلية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتحسين جودة حياتهم بشكل مباشر، وبالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة، تلعب البلديات دوراً فعالاً في التخطيط للمشروعات التنموية، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، فضلاً عن تعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار.

ولأهميتها الحيوية سوف نتطرق إلى تحديد مفهومها ونشأتها في "الفرع الأولً"، ثم نتطرق إلى الأساس القانوني لعمل البلديات في ليبيا "الفرع الثاني".

12.6.2الفرع الأول: تعريف البلديات ونشأتها.

تشكل البلديات الوحدة الأساسية للإدارة المحلية، حيث تمثل الوحدة التنفيذية المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة، وتنظيم الشؤون المحلية، لفهم فعاليتها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، لابد من التعرف على ماهيتها، ثم نتطرق إلى نشأتها.

13.6.2أولاً: تعريف البلديات.

تعرف البلدية بأنها وحدة إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتختص بإدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات العامة للسكان في نطاقها الجغرافي، بما يحقق التنمية المحلية ويلبي احتياجات المجتمع. وتعد البلديات أحد أهم مظاهر تطبيق نظام اللامركزية الإدارية، حيث تمارس اختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك[xxv].

كما تعرف بأنها: "هيئة محلية تنشأ بقانون، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية واستقلال إداري ومالي، وتختص بإدارة الشؤون المحلية للسكان وتقديم الخدمات العامة في حدود اختصاصها المكاني"[xxvi].

ويعرفها آخرون على أنها: " وحدة إدارية محلية تقوم على أساس اللامركزية الإدارية، وتهدف إلى إدارة المصالح المحلية للسكان وتحقيق التنمية داخل نطاقها الجغرافي، تحت رقابة السلطة المركزية"[xxvii].

وفي التشريع الليبي أكد القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية على أن البلدية هي: "وحدة إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتمارس اختصاصاتها في نطاقها الجغرافي وفقاً للتشريعات النافذة، بهدف إدارة وتنظيم الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المستدامة"[xxviii].

[xxv] - حاتم مسعود الطيب عوض، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الليبي، دراسة في القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 3، لسنة 2024ص 60 -61.

[xxvi] - علي محمد العيساوي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2014، ص42.

[xxvii] - محمد عبدالقادر أبو هدية، القانون الإداري الليبي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2010، ص233.

[xxviii] - م (25) من القانون رقم (59) لسنة 2012 بشان نظام الإدارة المحلية ، منشور على الموقع الالكتروني: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86- تاريخ الدخول 2026/3/10.

ويستفاد من هذا التعريف أن البلدية تتميز بعدة خصائص أهمها:

1. الشخصية الاعتبارية المستقلة.
2. الاستقلال المالي والإداري.
3. الاختصاص المحلي المحدد جغرافياً.
4. السعي لتحقيق التنمية المحلية.
5. خضوعها لرقابة السلطة المركزية.

ثانياً: نشأة البلديات في ليبيا.

مرت البلديات في ليبيا بعدة مراحل تاريخية، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. مرحلة الإدارة العثمانية.

ظهرت البلديات في ليبيا لأول مرة خلال العهد العثماني في القرن التاسع عشر، حيث أنشئت مجالس بلدية في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي، وكانت مهمتها تنظيم الشؤون المحلية مثل النظافة والأسواق

2. مرحلة الاستعمار الإيطالي (1911 - 1943).

عملت السلطات الإيطالية على تطوير نظام الإدارة المحلية، حيث أنشأت بلديات منظمة وفق النموذج الإيطالي ومنحتها بعض الاختصاصات في إدارة الخدمات المحلية، لكنها كانت خاضعة لسيطرة الإدارة الاستعمارية .

3. مرحلة الاستقلال (1951 - 1969).

بعد استقلال ليبيا سنة 1951، اهتم المشرع الليبي بتنظيم الإدارة المحلية، فصدر قانون البلديات الذي منحها شخصية اعتبارية واختصاصات في إدارة الشؤون المحلية، وذلك في إطار النظام الإداري للدولة الليبية[xxix].

4. مرحلة الجماهيرية (1969 - 2011).

تم استبدال نظام البلديات بنظام الشعبيات، حيث أعيد تنظيم الإدارة المحلية وفق فلسفة السلطة الشعبية[xxx].

5. مرحلة ما بعد 2011.

[xxix]- عبد السلام أبو قحف، الإدارة المحلية في ليبيا، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2016 ، ص45-60.
[xxx]- محمد الفرجاني، القانون الإداري الليبي ، جامعة بنغازي، سنة 2010، ص 135.

بعد سنة 2011، عاد نظام البلديات بقوة، حيث صدر القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، والذي نص على إنشاء البلديات كوحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومنحها اختصاصات واسعة في إدارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية[xxxi].

14.6.2الفرع الثاني: الأساس القانوني لعمل البلديات في ليبيا والرقابة عليها.

تعد البلديات من أهم وحدات الإدارة المحلية في ليبيا، حيث تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة على المستوى المحلي بما يسهم في تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المواطنين ، وقد نظم المشرع الليبي عمل البلديات من خلال القانون رقم (59) لسنة 2012، بشأن نظام الإدارة المحلية في ليبيا ، الذي حدد تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة المركزية، ولضمان حسن سير عملها أخضعها القانون للرقابة لتحقيق التوازن بين استقلال البلديات في إدارة شؤونها المحلية.

15.6.2أولاً: الأساس القانوني والتنظيمي لعمل البلديات في ليبيا.

يقوم الأساس القانوني لعمل البلديات على جملة من المرتكزات الدستورية والتشريعية التي تنظم نظام الإدارة المحلية وتحدد اختصاصاتها.

1- الأساس الدستوري.

يستند نظام البلديات إلى الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011 عن المجلس الوطني الانتقالي، الذي أقر مبدأ اللامركزية الإدارية كأساس لنظام الإدارة المحلية، ومنح الوحدات المحلية الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وبذلك يفهم من ذلك أن البلديات ليست مجرد أجهزة تنفيذية تابعة للسلطة المركزية، بل هي وحدات إدارية تتمتع باستقلال نسبي في إدارة شؤونها في إطار وحدة الدولة وخضوعها لرقابة المشروعية[xxxii].

2- الأساس التشريعي.

يعد قانون نظام الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 الصادر عن المؤتمر الوطني العام، واللوائح المنظمة لعمل البلديات حيث تضمن:

- تعريف البلدية كوحدة إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.
- تحديد اختصاصات المجالس البلدية في مجالات التخطيط العمراني، النظافة، الصحة العامة، التعليم، الإسكان، المرافق المحلية، والتنمية الاقتصادية المحلية.
- تنظيم الموارد المالية للبلديات (الرسوم المحلية، الدعم المركزي، العوائد الاستثمارية).

[xxxi]- المجلس الوطني الانتقالي ، القانون رقم 59 لسنة 2012 بشان نظام الإدارة المحلية ، الجريدة الرسمية ، سنة 2012.
[xxxii]- الإعلان الدستوري الليبي 2011 وتعديلاته، منشور على الموقع الالكتروني: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D تاريخ الدخول: 2026/3/8.

- بيان العلاقة الرقابية بين وزارة الحكم المحلي والبلديات.

وقد عزز هذا القانون مبدأ الانتخاب المباشر للمجالس البلدية محاذاة لتعزيز المشاركة الشعبية[xxxiii].

3- اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية.

أصدرت وزارة الحكم المحلي عدداً من اللوائح التنفيذية التي تفصل آليات العمل الإداري والمالي، وتحدد اختصاصات العمداء وأعضاء المجالس البلدية، وتنظم الإجراءات المتعلقة بالموازنة المحلية والتخطيط[xxxiv].

4- الأساس الفلسفي وحياة اللامركزية الإدارية.

يقوم عمل البلديات على نظرية اللامركزية الإدارية الإقليمية في الفقه الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية متخصصة منتخبة بما يحقق الآتي:

- الكفاءة في تقديم الخدمات.
- **سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية.**
- **توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية.**
- **دعم التنمية المستدامة من القاعدة إلى القمة[xxxv].**

ثانياً: الرقابة على البلديات في ليبيا.

تخضع البلديات في ليبيا لعدة صور من الرقابة لضمان مشروعية أعمالها وحسن أدائها لوظائفها، وذلك في إطار مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يقضي منح الوحدات الإدارية المحلية قدراً من الاستقلال من بقائها خاضعة لرقابة الدولة وتتمثل أهم هذه الرقابة في الرقابة الإدارية التي تمارسها السلطة المركزية من خلال وزارة الحكم المحلي، حيث تتابع أعمال البلديات وتتحقق من التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها، كما تخضع البلديات أيضاً للرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة، الذي يتولى فحص ومراجعة الحسابات للبلديات للتأكد من سلامة التصرف في المال العام، بالإضافة للرقابة القضائية التي تمارسها المحاكم حيث يجوز الطعن في القرارات الصادرة عن المجالس البلدية إذا كانت مخالفة للقانون أو ينطوي على اساءة استعمال السلطة،[xxxvi] وقد نظم المشرع هذه الجوانب الرقابية في القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية في ليبيا، الذي حدد اختصاصات البلديات وآليات الإشراف والرقابة عليها، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين استقلال الإدارة المحلية وضمان خضوعها لسيادة القانون.

[xxxiii] م (25) من القانون رقم (59) لسنة 2012 بشان نظام الإدارة المحلية ، منشور على الموقع الالكتروني: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-

[xxxiv] أنظر: اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية في ليبيا منشورة على الموقع الالكتروني : https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-% تاريخ الاطلاع: 2025/3/10.

[xxxv] - عبد السلام أبو قحف، الإدارة المحلية في ليبيا، مرجع سابق، ص 40.

[xxxvi] - عبد السلام أبو قحف، الإدارة المحلية في ليبيا، مرجع سابق، ص 160 -165.

16.6.2المطلب الثاني: اختصاصات البلديات في ليبيا والتحديات التي تواجهها.

يمثل واقع البلديات في ليبيا إحدى الركائز الأساسية لفهم مدى قدرة الإدارة المحلية على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فبالرغم من الأهمية النظرية للبلديات ودورها في تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد المحلية، إلا أن واقعها العملي يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالهيكل التنظيمي، ونقص الموارد المالية والبشرية، وضعف التخطيط الاستراتيجي.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الوضع الحالي للبلديات في ليبيا، مع التركيز على قدراتها ودورها في التنمية المحلية، والعوائق التي تحد من فعاليتها، بما يتيح تقديم صورة واضحة عن الواقع الفعلي للإدارة المحلية .

17.6.2الفرع الأول: اختصاصات البلديات في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تضطلع البلديات في ليبيا بمجموعة من الاختصاصات الإدارية والخدمية التي تهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية وتحسين جودة الحياة داخل المجتمع، وتشكل هذه الاختصاصات أداة أساسية لتمكين البلديات من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الموارد المحلية، وتقديم الخدمات العامة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

لذلك سنسلط الضوء على أهم اختصاصات البلديات في ليبيا وبيان دورها في دعم مسارات التنمية المستدامة.

18.6.2أولاً: اختصاصات البلديات في ليبيا.

تختص البلديات بتقديم العديد من الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل خدمات النظافة العامة وصيانة الطرق المحلية، وتنظيم الأسواق وإدارة المرافق العامة المحلية، وهدف هذه الخدمات هو تحسين مستوى معيشة المواطنين

1- الاختصاصات العمرانية والتخطيط.

تتولى البلديات مسؤولية التخطيط العمراني داخل نطاقها الإداري، بما في ذلك تنظيم البناء، ومنح التراخيص، والإشراف على تنفيذ الخطط العمرانية بما يحقق التنمية الحضارية للمنطقة ومنع العشوائية في البناء

2- الاختصاصات الاقتصادية والتنموية.

تساهم البلديات في دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، وتطوير المشاريع المحلية، بما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع المحلي

3- الاختصاصات البيئية.

تشمل اختصاصات البلديات حماية البيئة من التلوث وتنظيم عمليات جمع النفايات والتخلص منها والحفاظ على النظافة العامة، والمساهمة في حماية الموارد الطبيعية بما يحقق التنمية البيئية المستدامة[xxxvii] .

19.6.2ثانياً: دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة.

[xxxvii] - ايناس عبد الوهاب، تطور التنظيم القانوني للبلديات في ليبيا ، مجلة الأستاذ ، جامعة طرابلس ، العدد 26 لسنة 2024 ص209-212

تلعب البلديات دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الجهة الأقرب إلى المواطن والأكثر قدرة على تحديد احتياجاتهم، ويظهر هذا الدور من خلال مساهمتها في تحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1.دور البلديات في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تساهم البلديات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم المشاريع المحلية وتشجيع الاستثمار وتطوير البنية التحتية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل، كما تعمل البلديات على تنظيم الأسواق المحلية وتوفير البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي.

2. دور البلديات في تحقيق التنمية الاجتماعية.

تؤدي البلديات دوراً مهماً في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل خدمات النظافة والصحة العامة وتنظيم المرافق العامة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين، كما تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المحلية .

3. دور البلديات في تحقيق التنمية البيئية.

تساهم البلديات في حماية البيئة من خلال تنظيم إدارة النفايات والحفاظ على النظافة العامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة[xxxviii].

20.6.2الفرع الثاني: التحديات التي تواجه البلديات في ليبيا وآليات تفعيلها.

تواجه البلديات في ليبيا العديد من التحديات التي تؤثر في قدرتها على أداء مهامها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك على الرغم من الإطار القانوني الذي نظم عملها، وتتمثل هذه التحديات في جوانب إدارية ومالية وتنظيمية، كما أن تعقد العلاقة أحياناً بين البلديات والسلطة المركزية، قد يحد من فاعلية الأداء المحلي، لذلك تبرز الحاجة إلى البحث عن آليات ووسائل كفيلة بتفعيل دور البلديات وتعزيز قدرتها على إدارة الشأن المحلي بكفاءة.

أولاً: التحديات التي تواجه البلديات في ليبيا.

xxxviii - على منصور الشتوي، جمال مفتاح أبو حجر، دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة حالة ليبيا)، المؤتمر العلمي الدوري الثالث لكلية الاقتصاد، الجامعة الاسمرية لسنة 202، المجلد 3، ص225.

رغم الأدوار المهمة السابقة، تواجه البلديات في ليبيا تحديات عديدة تعيق قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في الآتي:

1- التحديات المالية.

تواجه البلديات ضعف الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامجها التنموية وذلك بسبب:

- ضعف الإيرادات المحلية وعدم كفايتها لتغطية المصاريف التشغيلية. عدم وجود آليات تحويل بديلة.
- ونتيجة لذلك تعجز بعض البلديات عن تنفيذ الخطط التنموية بشكل فعال.

2- التحديات الإدارية والبشرية:

وتشمل هذه التحديات:

- نقص الكفاءات الإدارية المتخصصة في التخطيط والتطوير الإداري.
- ضعف نظم الرقابة والتقييم المؤسسي.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى ازدواجية في الاختصاصات أو تداخل في المهام[xxxix]. فهذا يؤثر بدوره على كفاءة الأداء ويحد من القدرة على تنفيذ خطط التنمية.

ثانياً: آليات تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة.

تعد البلديات من أهم المؤسسات المحلية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن قيامها بهذا الدور يتطلب توفير مجموعة من الآليات والإجراءات التي تعزز قدرتها على تنفيذ البرامج التنموية بكفاءة وفاعلية.

1- تعزيز اللامركزية الإدارية.

تعد اللامركزية الإدارية من أهم الوسائل التي تساعد البلديات على أداء دورها التنموي، حيث تسمح بنقل بعض الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية، مما يمنح البلديات القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة المشكلات المحلية ومن أهم مظاهر تعزيز اللامركزية:

- منح البلديات صلاحيات أوسع في التخطيط والتنمية المحلية.
- تمكين البلديات من إدارة الموارد المحلية بمرونة.
- تقليل الإجراءات البيروقراطية التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية .

[xxxix] - مفتاح محمد بركة الشائبي، العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الجبل للعلوم الإنسانية والتطبيقية ليبيا ، المجلد 6 ، العدد2 ، السنة 2025 ، ص233-235.

- وتساعد تعزيز اللامركزية في تسريع تنفيذ المشاريع وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي[xl].

2- دعم الموارد المالية للبلديات.

تعتمد قدرة البلديات على تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على توفير الموارد المالية الكافية، لذلك يجب العمل على:

- زيادة المخصصات المالية للبلديات في الميزانية العامة.
- تمكين البلديات من تحصيل الرسوم المحلية.
- تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع التنموية.
- الاستفادة من برامج الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن البلديات من تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[xli].

3- تطوير القدرات الإدارية والفنية.

تواجه البلديات في ليبيا تحديات تتعلق بنقص الكفاءات الإدارية والفنية، الأمر الذي يتطلب العمل على تطوير قدرات العاملين في البلديات من خلال:

- تنظيم برامج تدريبية للموظفين.
- استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الخدمات البلدية.
- تعزيز نظم التخطيط والتنمية المحلية.[xlii]

وبذلك يساعد تطوير القدرات المؤسسية للبلديات على تحسين جودة الخدمات العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- تعزيز المشاركة المجتمعية.

تعد البلديات من أهم المؤسسات المحلية التي تضطلع بدور أساسي في إدارة شؤون المجتمع وتلبية احتياجات المواطنين على المستوى القريب من حياتهم اليومية، فهي تمثل حلقة الوصل المباشرة بين الدولة والمجتمع، وتعمل على تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات المحلية بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة واحتياجاتها سكانها.

[xl] - منصور محمد ونيس، التوجهات الجديدة للحكم المحلي والبلديات في ليبيا (2012 – 2025) مجلة القرطاس، المجلد الخامس العدد 26 ، لسنة 2025 ، ص 366-368.

[xli] - قدور بن عيسى ، دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة القانون الدولي والتنمية ، المجلد العاشر ، العدد 2 ، لسنة 2023 ص 310 -320.

وفي ظل التوجهات الحديثة نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، برزت أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية كأحد الركائز الأساسية لنجاح العمل البلدي.

فمشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي، وإبداء آرائهم ومقترحاتهم، تسهم في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة بين المؤسسات المحلية والمجتمع. فتسهم هذه المشاركة في تعزيز الشفافية وجعل التنمية المستدامة صورة أكثر فاعلية.

ومن أهم وسائل تعزيز المشاركة المجتمعية:

- إشراك المواطنين في إعداد خطط التنمية المحلية.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني.
- تنظيم حملات توعية حول قضايا التنمية والبيئة[xliii] .

وبالتالي تلعب البلديات دوراً محورياً في توفير الآليات التي تمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، سواء من خلال اللقاءات المجتمعية، أو الاستفسارات العامة، أو الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني، كما تسهم هذه المشاركة في تعزيز روح المسؤولية المشتركة، وتمكين المجتمع من الاسهام في معالجة قضاياه المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وعليه، فإن تعزيز المشاركة المجتمعية لا يقتصر على كونه هدفاً إدارياً فحسب، بل يعد نهجاً تنموياً يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً وتماسكاً، ويعزز من كفاءة وفعالية الأداء البلدي في خدمة المواطنين.

3.الخاتمـــــة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإدارة المحلية والبلديات، تمثل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، نظراً لدورها المباشر في إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، كما أن تبني نهج اللامركزية الإدارية يسهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي على المستوى المحلي، ويتيح للبلديات فرصة أكبر لتحديد أولويات التنمية بما يتوافق مع احتياجات المجتمعات المحلية، غير أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب معالجة جملة من التحديات المؤسسية والإدارية والمالية التي تواجه البلديات، إضافة إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستوى المحلي.

4. ومن هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج:

1- تؤدي الإدارة المحلية دوراً مهماً في دعم مسارات التنمية المستدامة من خلال تمكين البلديات من إدارة الموارد المحلية وتوجيهها بما يخدم أولويات التنمية.

2- تعاني البلديات في ليبيا من تحديات مؤسسية ومالية تحد من قدرتها على تنفيذ برامج تنموية فعالة ومستدامة.

3- يسهم تعزيز المشاركة المجتمعية في دعم جهود التنمية المحلية وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة في العمل البلدي.

4- غياب آليات تمويل محلية مستقرة ومستدامة

التوصيات.

1- العمل على تعزيز إطار اللامركزية الإدارية في ليبيا بما يمنح البلديات صلاحيات أوسع في التخطيط والتنفيذ وإدارة الموارد المحلية.

2- دعم الاستقلال المالي للبلديات وتطوير آليات تمويل مستدامة تمكنها من تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

3- تعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية لضمان انسجام السياسات الوطنية مع متطلبات التنمية المحلية.

4- تبني استراتيجيات تنموية محلية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

قائمة المراجع.

- ايمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، كلية الاعمال، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.
- سعاد ميمونة، محاضرات في مقاييس قانون الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2020-2021.
- شهر زاد مناصر، محاضرات في مقايس الإدارة المحلية، معهد الحقوق والعلوم السياسة، المركز الجامعي، 2019.
- عبد السلام أبو قحف، الإدارة المحلية في ليبيا، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2016.
- علي محمد العيساوي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2014.
- نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، بدون طبعة، بدون دار نشر- غزة، يناير 2005.
- مدحت أبو النصر ومدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2007.
- أمال قصير، آليات تحديث الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة باتنة، 2019 -2020، ص19.
- رابح حمزاوي، أحمد هراوجي، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، 2017.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- كمال الدين عنصل، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة جيجل ، 2007.
- محمد الفرجاني، القانون الإداري الليبي، جامعة بنغازي، سنة 2010.

- محمد عبدالقادر أبو هدية، القانون الإداري الليبي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2010.

- أحمد رمضان بن نوبة، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.
- ايناس عبد الوهاب، تطور التنظيم القانوني للبلديات في الليبيا، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد 26 لسنة 2024.
- حاتم مسعود الطيب عوض، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الليبي، دراسة في القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 3، لسنة 2024.
- عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة (أبعادها، قياساتها، خصائصها، مقوماتها، معوقاتها)، مجلة دراسات البصرة، ملحق (48)، السنة الثامنة عشرة، يونيو، 2023.
- عمار عماي، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، يومي 7-8 أبريل 2008.
- على منصور الشتوي، جمال مفتاح أبو حجر، دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة حالة ليبيا)، المؤتمر العلمي الدوري الثالث لكلية الاقتصاد، الجامعة الاسمرية لسنة 202، المجلد 3.
- فاطمة قول، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر المتوسطي ، المجلد 11ن العدد1، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان الجزائر، 2022.
- فتحي محمد عبد الله ، دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة يفرن ، مجلة علوم التربية، المجلد 2، العدد 17 لسنة 2024.
- فتيح لمين محمد، أحمدوش بيلال، التنمية المستدامة: الأبعاد الأفاق والعلاقة بالطاقات المتجددة، الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة، ص7، مقال منشور على الرابط :
- https://www.scribd.com/document/538117347/%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%AD-%D9%85% تاريخ الدخول: 2026/3/11.
- قدور بن عيسى، دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد العاشر، العدد 2، لسنة 2023.
- مقداد الخمسي، آليات تطور أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، المجلد2،العدد 15 لسنة 2016.
- محمد محمود الطعمانة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والاهداف) الملتقى العربي الأول في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة سلطنة عمان، أغسطس،2003.
- مفتاح محمد بركة الشائبي، العدالة الاجتماعية لدعم المشاريع التنموية ببلديات الجبل الغربي في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجبل للعلوم الإنسانية والتطبيقية ليبيا، المجلد 6، العدد2، السنة 2025.
- منصور محمد ونيس، التوجهات الجديدة للحكم المحلي والبلديات في ليبيا (2012 – 2025)، مجلة القرطاس، المجلد الخامس، العدد 26، لسنة 2025 .
- يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة المعيار، العدد 16 ديسمبر 2016.
- الأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992. https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992 تاريخ الاطلاع (2026/3/7).
- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متاح على: https://sdgs.un.org، تاريخ الاطلاع: 7 مارس 2026.
- الإعلان الدستوري الليبي 2011 وتعديلاته، منشور على الموقع الالكتروني: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D تاريخ الدخول: 2026/3/8.
- القانون رقم (59) لسنة 2012 بشان نظام الإدارة المحلية ، منشور على الموقع الالكتروني: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86- تاريخ الدخول 2026/3/10.
- اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية في ليبيا منشورة على الموقع الالكتروني : https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-% تاريخ الاطلاع: 2025/3/10.